الأنباء
الثلاثاء 30 سبتمبر 2014

«الأنباء» تنشر على موقعها الإلكتروني نص اللائحة التنفيذية بعد أن أصدرتها «الشؤون»

السليمي: إضافة «رعاية المحرومين من الرعاية الأسرية» ضمن المستفيدين من خدمات الحضانة العائلية

بشرى شعبان

اعلن الوكيل المساعد للشؤون القانونية في وزارة الشؤون د.زكي السليمي عن انجاز اللائحة الداخلية للحضانة العائلية وصدورها امس، حيث تم تحديد الفئات المستفيدة من ادارة الحضانة العائلية.

وكشف خلال مؤتمر صحافي عقده صباح امس في مكتبه ان اللائحة الجديدة طورت الجانب التشريعي والفني والخدمي، مشيرا الى انها نتاج لجنة تم تشكيلها منذ فبراير الماضي معنية بدراسة حالات الابناء لتقديم الرعاية الاجتماعية بعد بلوغ سن 21 عاما، كما ان من ضمن مهامها مراجعة اللائحة السابقة الصادرة في عام 2003 واجراء التعديلات المناسبة عليها.

واوضح ان اللائحة الجديدة تتكون من 122 مادة في 14 بابا تنظم كل ما يتعلق بالخدمة التي تقدم الى الابناء بدءا من استقبال الابناء وتضمنت اجراءات وشروط القبول واختصاصات كل دار والبرامج والانشطة المقدمة لكل فئة من فئات الابناء النزلاء في الدور والبيوت التابعة للادارة.

زكي السليمي متحدثا إلى الزميلة بشرى شعبان

التعديلات تضمنت معالجة أوضاع أبناء الكويتيين من غير كويتيات المتواجدين في الخارج

السماح للمطلقات والأرامل باحتضان أبناء الحضانة

وقال ان اللائحة حددت حقوق وواجبات الأبناء والعقوبات المترتبة عليهم في حال الإخلال بهذه الواجبات وما هي الأشياء المحظورة عليهم، كما نظمت العلاقة بين العاملين في الدور والأبناء بالاضافة الى شروط الاحتضان من قبل الاسر.

ولفت الى ان الفئات المشمولة باللائحة هم مجهولو الوالدين ومن في حكمهم مع اضافة فئة جديدة وهم المحرومون من الرعاية الاسرية وهم من توفي والداهم او تعثر عليهم تقديم الرعاية المناسبة لهم إما بسبب الوضع الصحي او بسبب اتخاذ إجراءات جزائية مثل ايداعهم بالسجون، مشيرة الى ان فئة من في حكمهم تعني مجهولي الاب من ام كويتية سواء كان مولودا في الكويت أو خارجها باعتبار ان قانون الحضانة العائلية والدستور الكويتي يتحدث عن توفير الرعاية الاجتماعية للمواطن الكويتي.

وقال ان اللائحة الجديدة نظمت آلية احتضان الأبناء لدى الأسر، حيث شددت على ضرورة التأكد من قدرة الاسرة على الاستمرار في الاحتضان وتفعيل دور الأسرة الرقابي والاشرافي، كما اجازت اللائحة السماح للمطلقات والأرامل باحتضان الأطفال من أبناء الوزارة بعد ان كان مقتصرا على الاسرة.

واشار الى ان الرعاية المقدمة لأبناء الكويتيين من امهات غير كويتيات من المقيمين بالخارج تشمل استخراج الثبوتيات لهم وتقديم المساعدة المالية مع بحث امكانية استقدامهم واقامتهم بالكويت، مضيفا ان هناك مقترحا تشريعيا قدم في هذا السياق بإضافة نصوص الى قانون الاحوال الشخصية رقم 51 لسنة 1984 بحيث يلزم الاب بالنفقة على ابنه واستخراج الثبوتيات له وفي حال اخلاله بهذه الواجبات يتم اتخاذ الاجراءات القانونية بحقه.

وحول وجود حالات لاطفال متواجدين في بعض مستشفيات الدولة رفضت الحضانة العائلية استقبالهم، قال السليمي «اذا كان الاطفال من ام كويتية والاب مجهولا فإن الحضانة تستقبلهم فأما اذا كانت الام غير كويتية وتعذر عليها تقديم الرعاية للطفل فلا يعتبر الطفل كويتي الجنسية، وبالتالي فإن الدولة التي تحمل الام جنسيتها هي المتكفلة بتوفير الرعاية لأبنائها الا اذا صدر حكم قضائي يلزم الوزارة بتوفير الرعاية لهم بشكل مؤقت او دائم».

وردا على ان قانون الحضانة العائلية من خلال استقبال ابناء الكويتية مجهولي الاب قد يستغل بشكل خاطئ في المجتمع، اوضح ان الوزارة لا تنظر الى الام مرتكبة الجريمة ولكن تهتم بتقديم الرعاية للطفل باعتباره ضحية لهذه الجريمة وتوفر له الرعاية وليس للام التي سيتم اتخاذ الاجراءات القانونية بحقها المقررة في قانون الجزاء.

«هيئة العمل» استعرضت سياسات التوظيف

الدوسري: نعمل على إصلاح سوق العمل ورفع مستوى المهارة للعمالة

بشرى شعبان

استعرض المدير العام للهيئة العامة للقوى العاملة جمال الدوسري مع وفد البنك الدولي عدد القضايا والدراسات حول تشخيص سوق العمل في الكويت، أبرزها سياسات التوظيف والتشريعات المنظمة للعمل حضر الاجتماع كل من: غسان خوجة كبير مسؤولي الحماية الاجتماعية واندرو شارب اقتصادي سوق العمل وسليمة الأشقري خبيرة في أنظمة سوق العمل وفاطمة الإبراهيم من البنك الدولي.

وفي هذا السياق قدم مسؤول الحماية الاجتماعية غسان خوجة التهنئة بمناسبة انطلاقة الهيئة العامة للقوى العاملة، معتبرا إياها خطوة تسير في الاتجاه الصحيح.

كما تم طرح مجموعة من الأسئلة من جانب البنك الدولي وذلك لإعداد دراسة حول تشخيص سوق العمل في الكويت تتناول سياسات التوظيف والتشريعات المنظمة للعمل، كما قام مدير عام الهيئة العامة لسوق العمل جمال الدوسري بالرد على كل الاستفسارات واستعرض أهم التشريعات بهذا الشأن وقدم بصورة مختصرة التوجهات المستقبلية للهيئة العامة للقوى العاملة وأهم الأهداف المرجوة من السياسات الجديدة لإصلاح سوق العمل التي من أهمها رفع مستوى المهارة للعمالة الوافدة المستقدمة وتشجيع العمالة الوطنية للعمل في القطاع الخاص.

وفي الإطار ذاته أبدى الدوسري استعداده وترحيبه بأي استفسارات في المستقبل القادم والتعاون مع البنك الدولي في كل الأنشطة.

أقام حفل عشاء على شرف أبناء المنطقة

الشلاحي: نثمن ثقة أهالي إشبيلية وسنعمل على تطوير أفرع «التعاونية»

اعضاء مجلس الادارة مع المحامي فرز المطيري وعضو البلدي نايف السور

قال رئيس مجلس إدارة جمعية إشبيلية التعاونية فواز الشلاحي إن هدف الأعضاء هو خدمة أبناء المنطقة خاصة بعدما حصلوا عل ثقة الناخبين، مؤكدا أنهم كأعضاء سيسعون إلى تطوير الجمعية بشكل عام، خاصة أننا نعتبر أول مجلس منتخب لها، موضحا ان مجلس الإدارة تم تشكيله بتوافق من جميع الاطراف.

وبين الشلاحي في تصريح صحافي خلال حفل العشاء الذي اقيم على شرف ابناء المنطقة أنه تم وضع خطة عمل للرقي بخدمات المنطقة وتطوير الأفرع الخمسة من ناحية الخدمات والمستلزمات التي يحتاج اليه المستهلكون بالاضافة الى اصدار التراخيص المطلوبة لها، مشيدا بدور الرئيس المعين الذي بذل كل ما لديه خلال فترة توليه الرئاسة.

واوضح ان المبنى الجديد سيتم تسلمه من وزارة الاشغال خلال الفترة المقبلة خاصة بعد الانتهاء من المشاكل العالقة مع المطافي والشركة المنفذة، شاكرا في الوقت نفسه تجاوب المسؤولين معهم على الانتهاء منها باسرع وقت ممكن.

بدوره، قال نائب رئيس مجلس الادارة سعد المطيري ان مساهمي الجمعية وضعوا مسؤولية كبيرة على عاتق مجلس الادارة بعدما حصلنا على ثقتهم بتمثيلهم في ادارة الجمعية ونحن بدورنا لن ندخر أي مجهود يصب في صالح المستهلك والمساهم خاصة. واضاف المطيري في تصريح صحافي ان مجلس الادارة هو تأسيسي لانه الاول الذي يأتي بعد فصل جمعية اشبيلية عن جمعية الرحاب لذلك ستكون المسؤولية مضاعفة وسنكون عين المساهم في الجمعية من خلال ادارة اموالهم وتكثيف المهرجانات لهم، وتقديم افضل الخدمات لهم، كما لن نخطو خطوة واحدة الا ان تكون مدروسة وتصب في صالح المستهلك وخاصة المساهم.

وتابع: سنبذل قصارى جهودنا من أجل النهوض بمستوى الجمعية، وتقديم الخدمات، وتوفير كل ما يحتاج إليه المستهلك والمساهم من السلع ولن ندخر اي جهد من أجل ادخال السعادة والسرور في قلوب المساهمين عبر البرامج الهادفة التي سينظمها خلال الفترة القادمة، مؤكدا ان المرحلة القادمة ستشهد الانجازات والارتقاء بالخدمات وتكثيف المهرجانات.

وقال المطيري ان أبواب مجلس الادارة مفتوحة للجميع كما سنستمع لكل الاراء والمقترحات وننفذها في حال اذا كانت تصب في الصالح العام. واكد ان مصلحة المستهلك والمساهم فوق كل اعتبار، حيث سنضع جميع الخطط التي تكافح غلاء الاسعار لتخفيف العبء عن الاسر.

أشارت إلى المساهمة في دعم مستلزمات الزواج ودفع نسبة من بدل الإيجار

الملا: «الشؤون» مستمرة في دعم ذوي الاحتياجات بعد بلوغهم سن الاستقلال

بشرى شعبان

أكدت الوكيل المساعد لقطاع الرعاية الاجتماعية في وزارة الشؤون د.فاطمة الملا، إيمان الوزارة بضرورة تهيئة الأبناء الأيتام للاستقلال والاندماج الكامل في المجتمع واعتمادهم على أنفسهم وتنظيم حياتهم اليومية والمعيشية. وبينت خلال تصريح صحافي انه وبناء على توصيات اللجان الفنية المتعددة بضرورة إيجاد الحلول المناسبة نحو دمج هؤلاء الأبناء بالمجتمع فقد صدر القرار الوزاري رقم 25/أ لسنة 2014 بتشكيل لجنة لدراسة الحالات التي تستدعي تقديم رعاية اجتماعية بعد بلوغ السن القانونية لانتهاء الحضانة ووضع المعايير المنظمة لذلك وقد روعي في تشكيل اللجنة أن تتوافر فيها كل العناصر الفنية المختلفة سواء من الناحية الاجتماعية او النفسية او الأمنية او القانونية من داخل الوزارة وخارجها، كما حرصت اللجنة على سماع ومشاركة الأبناء في جزء من أعمالها.

د. فاطمة الملا

وكلفت اللجنة بمهام محددة والتي من بينها تحديد طبيعة الرعاية الاجتماعية التي يمكن للوزارة تقديمها للأبناء، مراجعة اللائحة الداخلية المنظمة لرعاية أبناء الحضانة العائلية واقتراح التعديلات اللازمة عليها، وضع الحلول المناسبة لتأهيل الحالات التي بلغت أقصى سن للحضانة للاندماج داخل المجتمع وتذليل جميع الصعوبات والمعوقات التي تحول دون ذلك. وأضافت الملا أن اللجنة السالفة الذكر بعد أن فرغت من أعمالها أعدت تقريرا أوصت فيه باستمرار الوزارة في تقديم الرعاية الاجتماعية للأبناء ذوي الاحتياجات الخاصة بتقديم دعم مالي لهم بعد استقلالهم عن الوزارة والاعتماد على ذاتهم والانخراط الكامل في المجتمع، وهذا الدعم على النحو التالي:

1 ـ مستلزمات الزواج وذلك بالنسبة للأبناء الذين يقدمون على الزواج.

2 ـ دفع جزء من قيمة إيجار السكن.

3 ـ مساعدة في التأثيث.

4 ـ المساهمة في تخفيف المديونيات البسيطة على الأبناء.

وأضافت أن هذا الدعم سيكون على ضوء الشروط والضوابط التي وضعتها اللجنة مع ضرورة إحضار المستندات المؤيدة لأوجه الصرف وقد تم تكليف الصندوق الخيري لدور الرعاية الاجتماعية بالقيام بصرف هذا الدعم وذلك من خلال التبرعات والهبات التي يتم تخصيصها لهذا الغرض وبالفعل تم التنسيق مع بيت الزكاة لدعم هذه المبادرة والذي بدوره أبدى استعداده الكامل لدعم الأبناء الراغبين في الاستقلال الكامل والاندماج بالمجتمع، وتمت بالفعل إجراءات الصرف للأبناء الذين تقدموا بطلبات للصندوق الخيري لدور الرعاية الاجتماعية.

وتوجهت الملا بالشكر إلى بيت الزكاة وجميع الجهات الخيرية والبنوك المحلية ومؤسسات القطاع الخاص الداعمة للصندوق الخيري.

طالبوا وزيرة الشؤون بتطبيق القانون ومنع التطاول عليه

مساهمون في تعاونية النهضة: مجلس الإدارة غير قانوني ولا علم لنا بإجراء الانتخابات

عبيد الجفيرة متحدثا خلال المؤتمر الصحافي

جانب من المساهمين وأهل المنطقة

محمد راتب

رفض عدد من مساهمي جمعية النهضة التعاونية الطريقة التي تم بها اختيار مجلس الإدارة من دون إعلام جميع المساهمين، مؤكدين أن الأمر كان بنية الاستحواذ على المجلس لمدة 4 سنوات واختطافه من قبل مجموعة معينة من دون إجراء انتخابات شفافة ونزيهة.

جاء ذلك خلال مؤتمر صحافي عقدوه في ديوانية عبيد سعود الجفيرة المطيري في منطقة النهضة، حيث بينوا أن ما تم مخالفة لقانون التعاونيات الأمر الذي يوجب على وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل رفضه باعتبارها الجهة المختصة بالأمر، مطالبين بتعيين رئيس مجلس إدارة فورا من قبل الوزارة لحين إجراء الانتخابات وفق الأصول المتبعة.

بداية، قال المساهم عبيد الجفيرة إن لدينا ثقة كبيرة في شخص وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل هند الصبيح ونفسها الإصلاحي، وندرك أنها لن تقبل بتجاوز القانون، مشيرا إلى أن تبنيها لمبدأ الفصل بين الجمعيات التعاونية يخدم العديد من المناطق وهو ما جرى في فصل جمعية النهضة عن الأندلس.

وتابع بأن كل ما تم في جمعية النهضة دبر بليل حيث كان من الطبيعي أنه بعد الانتهاء من إجراءات الإشهار أن يجري تشكيل لجنة مالية وإدارية للفصل بين الجمعيتين، ولم نعلم إلا في تاريخ 4 أغسطس الماضي أنه عقدت جمعية عمومية تم خلالها اختيار مجلس إدارة مكون من خمس رجال واربع نساء والمفاجأة أن أغلبهم لم يعلم انه اختير للمنصب إلا بعد فترة. وزاد بأن الأمور تطورت برفع توصية من قبل الجمعية العمومية غير القانونية إلى وزارة الشؤون تبلغها باختيار مجلس الإدارة، إلا أن الوزارة لم تعتمد ذلك وأحالت الأمر إلى الفتوى والتشريع، مبينا عدم ثقة غالبية المساهمين في قانونية الإجراء مطالبا بالشفافية الكاملة وإجراء انتخابات نزيهة يتم الدعوة اليها بشكل علني عبر وسائل الإعلام.

وأشار إلى أن ما يزيد على 120 مساهما رفعوا شكوى إلى وزارة الشؤون بتاريخ 28 سبتمبر الجاري وبرقم مسلسل 1ـ21826ـ2014 موضحين فيها كل ملابسات ذلك الإجراء غير القانوني داعين الوزيرة إلى ضرورة وقف التجاوزات حفاظا على حقوق المساهمين، مؤكدا أننا في دولة مؤسسات وسنأخذ حقنا بالقانون، ومثمنا دور مختار المنطقة في الإبلاغ عما حدث والتواصل مع الجهات الحكومية. وبدوره، قال المساهم خلف مبارك الهاجري إننا جميعا نشعر بالاستياء الكبير من هذا التصرف غير القانوني الذي حدث في الخفاء وبعيدا عن أعين المساهمين، مؤكدا رفضه لأي توجه لتجيير الجمعية لمصالح خاصة واستبعاد الآخرين، داعيا إلى تدخل وزارة الشؤون وإعادة الأمور إلى نصابها.

مشاركة عزاء

الأنباء

تتقدم بصادق العزاء والمواساة إلى

عائلة المنصور الكرام

لوفاة المغفور له بإذن الله تعالى

أحمد محمد صالح المنصور

تغمد الله الفقيد بواسع رحمته وأسكنه فسيح جناته
وألهم آله وذويه الصبر والسلوان

إنا لله وإنا إليه راجعون